Bull. Fac. Agric., Cairo Univ., 60:351-356 (2009)

PROPERTY SITUATION AND JUSTICE EXTENT IN THE DISTRIBUTION OF IRRIGATED AGRICULTURAL HOLDINGS IN GHOR SAFI BRIGADE, JORDAN

(Received: 17.8.2009)

By
M. A. Bdour

Department of Plant Production, Faculty of Agriculture, Mutah University, Al-Karak, Jordan

ABSTRACT

The present study aimed to identify property situation and justice extent in the distribution of irrigated agricultural holdings in Ghor Safi brigade through selecting a random sample of 73 farmers and evaluating it statistically by calculating averages, percentages and degrees of property fragmentation by Lorenz curve and Gini coefficient. The results showed that the average irrigated tenure areas was 20.6 donums which is less than the minimum of tenure in the study area by approximately 10 donums. Also, there was a fragmentation in the irrigated holdings since the degree of property fragmentation of the total irrigated area was 0,096 degree. Also, there was a high degree of inequality in the distribution of irrigated agricultural holdings in the sample because Gini coefficient recorded a high value (0.63) and there was a trend towards an increase in non-distributive equality in the holdings for the benefit of large holdings. The average size of holdings eventually decreased due to an increase in the number of holdings on one hand and the lack of property space on the other hand.

This study recommended the developing of legislations, laws and extension programs that limit fragmentation of agricultural holdings and contribute to the assembly of small irrigated holding properties in one large holding, and looking toward the protected and cooperative agriculture to overcome of the smallness of the holdings of irrigated agriculture.

***Key words**: agricultural holdings, degree of fragmentation, Gini coefficient, irrigated agriculture, Lorenz curve.*

الوضع الحيازي ومدى العدالة في توزيع الحيازات الزراعية المروية في لواء غور الصافي- الأردن

محمد علي البدور

قسم الإنتاج النباتي – كلية الزراعة – جامعة مؤتة - الكرك - الأردن

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف على الوضع الحيازي، ومدى العدالة في توزيع الحيازات الزراعية المروية في لواء غور الصافي، وذلك من خلال اختيار عينة عشوائية من 73 حائزا وتحليلها إحصائياً باحتساب المتوسطات، والنسب المئوية، ودرجة التفتت الحيازي، ومنحنى لورنز، ومعامل جيني. أظهرت النتائج أن متوسط مساحة الحيازة المروية بلغ 20.6 دونماً، أي أقل من الحد الأدنى للحيازة في منطقة الدراسة بمقدار 10 دونمات تقريباً، وتبين إن هناك تفتتاً في الحيازات المروية، حيث بلغت درجة التفتت الحيازي لإجمالي المساحة المروية 0.096 درجة، كما تبين وجود درجة عالية من عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية المروية في العينة بسبب ارتفاع قيمة معامل جيني التي بلغت قيمته 0.63، وقد تبين وجود اتجاه نحو زيادة عدم العدالة التوزيعية في الحيازات لصالح الحيازات الكبيرة، وقد اخذ متوسط مساحة الحيازات ينقص بسبب زيادة عدد الحيازات من ناحية، ونقص المساحة الحيازية من ناحية أخرى.

أوصت هذه الدراسة بوضع تشريعات و قوانين وبرامج إرشادية تحد من تفتت الحيازات الزراعية، وتسهم في تجميع قطع الملكيات المتعددة في قطعة واحدة والتوجه نحو الزراعة المحمية، والتعاونية للتغلب على صغر المساحة لحيازات الزراعة المروية.

1. المقدمة

يعتمد الأردن في إنتاجه الزراعي اعتمادا كبيرا على الزراعة المروية من مساحة إجمالية تبلغ حوالي (423.106) إلف دونم يضم وادي الأردن 42% منها (دائرة الاحصاءآت العامة 2007). نظرا لدفء وادي الأردن في فصل الشتاء ، فهو يتمتع بميزة الإنتاج المبكر خاصة للخضار والفواكه مقارنه ببقية مناطق المملكة ودول الجوار. يعتمد سكان الوادي اعتمادا أساسيا على الزراعة المروية التي تمثل بالنسبة لهم نمطا معيشيا ريفيا، كما تشكل بنية أساسية للأمن الغذائي للمملكة، ولابد من التفريق بين نوعين من الزراعة المروية. النوع الأول هو الزراعة الأسرية الصغيرة وزراعة الكفاف والتي تنتشر في المناطق الأكثر فقرا وتشكل وسيلة العمل وسبيل المعيشة الوحيد أمام حوالي 10% من سوق العمل الأردني وتواجه مشاكل كبيرة في الإنتاج والتسويق، (وزارة الزراعة التقرير السنوي 2007). والتي تمثلها منطقة الدراسة ،أما النوع الثاني فهو الزراعة المكثفة والتي تعتمد علي التقنيات الحديثة ورؤوس الأموال الكبيرة وتهدف إلى التسويق الخارجي أكثر من تغطية احتياجات السوق المحلي. تدار منطقة وادي الأردن من قبل سلطة خاصة وهي المنطقة الوحيدة في الأردن التي طبق فيها قانون إصلاح زراعي هدف إلى إحداث تنمية ريفية شاملة من خلال حل الملكيات الزراعية وإعادة توزيعها بعد ما كان التصرف بها من قبل أصحابها حسب حصصهم كما آلت إليهم بموجب انتمائهم القبلي والتفرعات الناشئة عنة حيث تم حل الملكيات في منطقة لواء غور الصافي وأعيد توزيعها عام 1983 كما هو الحال في جميع مناطق وادي الأردن. أحدثت هذه العملية تحولا جذريا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والديمجرافية للمنطقة. اعتمدت عملية إعادة التوزيع على حد أدنى للحيازة الزراعية بلغ (30) دونما بما يسمى بالوحدة الزراعية ، باعتبار إن هذه المساحة يشكل إنتاجها في حينه، مصدرا كافيا من الدخل لتغطية نفقات واحتياجات الأسرة الزراعية. إلا أن تفتت الملكية في الأراضي المروية، يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في رفع تكاليف الإنتاج وتشتت الجهد التنموي الشامل وتزيد من هدر الموارد المائية المحدودة، التي يجب أن تستغل استغلالا رشيداً وعادلاً. أن صغر الملكيات الزراعية وزيادة المالكين للوحدة الزراعية سوف يؤدي إلى خروج كثير من سكان المناطق الزراعية خارج أطار العمل الزراعي نظراً لضعف المردود من المساحات الصغيرة، مع ازدياد حجم الأسرة مما يزيد في احتمالات الهجرة الطوعية لهذا القطاع نتيجة تدني كفاءة الأراضي الزراعية والاقتصادية، مما يضعف الهدف الأساس لتوزيع الملكيات ويستوجب أعادة النظر في هيكلة قطاع الزراعة المروية في منطقة وادي الأردن بشكل عام، ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

2. الدراسات ذات العلاقة

نظرا لأهمية المساحة المزروعة في تحديد كمية الإنتاج في الزراعة المروية، أجرى حداد (1993) دراسة بعنوان " الحجم الاقتصادي للملكية الزراعية المروية وعلاقة المؤشرات (الخصائص) الاجتماعية والاقتصادية بحجوم الملكية في لواء دير علا " هدفت إلى التعرف على علاقة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بحجوم الملكية الزراعية المروية القائمة في منطقة الدراسة، وكذلك تحديد الحجم الاقتصادي الأمثل للملكية الزراعية المروية، وبينت النتائج ارتفاع درجة تفتت الملكية حيث وصلت إلى (0.0152) درجة ، وانحراف توزيع الملكيات عن خط العدالة بدرجة ملموسة ، كما بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين المالكيين، وانخفاض مستوي التعليم بإتجاه الملكيات الصغيرة، وفي بحث النسور والقاضي (2003)، تمت دراسة الوضع الحيازي ومدى العدالة في توزيع حيازات الأشجار المثمرة في المناطق المرتفعة الأردنية والتي بينت إن هناك تفتت حيازي في مناطق الزراعة البعلية ، حيث بلغت درجت التفتت الحيازي لإجمالي المساحة البعلية في العينة حوالي 0.09 درجة ، كما تبين إن هناك درجة عالية من عدم المساواة (عدم العدالة) ، في توزيع الحيازات الزراعية البعلية حيث بلغت قيمة معامل جيني حوالي0.64 ، وفي دراسة المحيسن وآخرين (2007)، "التفتت الحيازي في إقليم الوسط /الأردن" التي هدفت إلى إلقاء الضوء على مشكلة التفتت الحيازي والذي يؤدي إلى ابتعاد حجم الحيازات الزراعية عن الحجم الاقتصادي ، وأظهرت نتائجها إن هناك تفتتا حيا زيا في إقليم الوسط بالأردن تراوحت درجته بين 0.02-0.069 درجة للحيازات الصغيرة مما يؤثر سلبا في كفاءة الإنتاج من الموارد المتاحة ، وان هناك عدم عدالة في توزيع الحيازات لصالح الحيازات الكبيرة حيث بلغت قيمة معامل جيني بين، 0.616-0.592. في مناطق الدراسة وان التفتت في الحيازات يزداد في المناطق ذات المعدل المطري المرتفع . وفي دراسة العيسى (1992) " الحجم الاقتصادي للحيازة الزراعية البعلية في محافظة المفرق " التي هدفت إلى دراسة وتحليل الوضع الحيازي في الزراعة البعلية في منطقة المفرق و توصلت إلى إن درجة التفتت بلغت حوالي 0.01 درجة وان عدد القطع وصل إلى 2.3 قطعة للحيازة الواحدة.

1.2. المشكلة البحثية والمبررات

تكتسب منطقة الدراسة أهميتها، من كونها تشكل ما نسبته (19%)، من إجمالي المساحة المروية في وادي الأردن والبالغة 180.141 دونم، (وزارة الزراعة التقرير السنوي، 2007) ويعتمد سكانها في معيشتهم اعتمادا كليا على الزراعة المروية ، وبشكل خاص زراعة الخضروات ويعاني سكانها من تدني مستوى الدخل وارتفاع نسبة الفقر بينهم ، وتعتبر من المناطق الطاردة للسكان، لذا فان دراسة الوضع الحيازي فيها ومعرفة تأثير تفتت الملكية على ذلك ، ومدى بعد أو قرب مساحة الحيازات الزراعية الحالية عن المساحة المحددة من قبل سلطة وادي الأردن، وتطوير سبل استغلال هذه الحيازات قد يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان وفي حل جزء من المشاكل التي تواجه الخطط التنموية التي تستهدف هذه المنطقة .

1.1.2. هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التفتت الحيازي ، ومدى عدالة توزيع الحيازات الزراعية المروية في لواء غورا لصافي. ومدى ابتعاد مساحات الحيازات الحالية عن تلك التي حددتها سلطة وادي الأردن ، وذلك من خلال دراسة الخصائص الحيازية للمزارع، من حيث المساحة وتعدد القطع والأهمية النسبية لكل فئة حيازية .

2.1.2. منهجية البحث

1.2.1.2. منطقة الدراسة

شملت منطقة الدراسة غور الصافي، ،وغور المزرعة، وغور فيفا ، وغور الذراع ، وغور حديثة. هذه المناطق تقع إدارياً ضمن لواء غور الصافي، التابع إلى محافظة الكرك وتبلغ المساحة الكلية القابلة للزراعة فيه حوالي (50) ألف دونم،

(وزارة الزراعة، التقريرالسنوي، 2007)، مزروع منها فعلا حوالي (35) إلف دونم موزعة على النحو التالي : (17) إلف دونم في غور الصافي و(9) ألاف دونم في غور المزرعة و(5) ألاف دونم في غور حديثة و(3) ألاف دونم في غور فيفا وحوالي(1000) دونم في غور الذراع يستغلها حوالي (1300) حائز حسب سجلات مديرية زراعة لواء غور الصافي. تمارس في هذا اللواء بشكل رئيسي زراعة الخضروات ومساحات قليلة مزروعة بالموز وبعض الأشجار المثمرة ، وجاءت عملية إعادة توزيع الأراضي فيها ضمن المرحلة الثالثة لتوزيع الوحدات الزراعية والتي نفذت عام 1983م ، حسب قوانين سلطة وادي الأردن .

2. 2.2.2. أسلوب اختيار العينة

جرى استخدام العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة ممثلة من الحيازات الزراعية المروية في منطقة الدراسة وقد تم تحديد حجم العينة وفقا للقانون الاحصائي التالي :-

$$N=\frac{(Z)^2(P)\,(1-P)}{e^2}$$ (Stevenson, 1978)

حيث أن:

حجم العينة = N

الدرجة المعيارية الحرجة عند مستوى معنوية 95% (1.767) = Z

احتمالية تمثيل العينة للبيانات0.5 = P

احتمالية عدم تمثيل العينة0.5 = (1-P)

جدول رقم (1): توزيع مفردات العينة على الفئات الحيازية وفقا لعدد الحائزين ونسبهم المئوية.

فئة الحيازة	عدد الحائزين	النسبة المئوية
10 -0	10	13.69
20 -11	26	35.6
30 -21	28	38.36
40 -31	1	1.36
50 -41	4	5.47
100- 51	2	2.8
250-101	1	1.36
250 فأكثر	1	1.36
المجموع	73	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة البحثية

الخطأ المعياري المسموح به (0.097) = e

وبتطبيق هذه المعادلة وجد إن حجم العينة بلغ حوالي(73) حائزا، وزعوا عشوائيا حسب الأهمية النسبية للمناطق الزراعية التابعة للواء غور الصافي و بلغ مجموع حيازات إفراد العينة (2104.5) دونم وهي تشكل حوالي 6% من المساحة الكلية المزروعة ريا ، وتم تقسيم مفردات العينة إلى فئات حسب مساحات الحيازات وعد الحائزين كما في الجدول رقم (1).

3. 2.1.2. جمع البيانات

تم تصميم استمارة تتضمن الجوانب اللازمة لتحقيق أهداف البحث ، وقد جمعت البيانات عن طريق المقابلة الشخصية مع الحائز أو أحد أفراد أسرته أو مع من يشرف على إدارة الحيازة. اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية التي تم جمعها بواسطة الاستمارة، ثم أخذت البيانات الثانوية من التقارير السنوية لوزارة الزراعة ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والدوائر الحكومية التي تتوافر لديها معلومات تخدم أهداف البحث.

4.2.1.2. الأسلوب البحثي

استخدم أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لتحقيق هدف الدراسة وذلك من خلال احتساب :

1. 4.2.1.2 درجة التفتت لكل فئة حيازية وكذلك لإجمالي المساحة باستخدام المعادلتين التاليتين

1. 1.4.2.1.2 درجة التفتت الحيازي لكل فئة حيازية =

$$\frac{\text{مجموع مربع مساحة كل حيازة في الفئة}}{\text{مربع المساحة الكلية للفئة الحيازية}}$$

2. 1.4.2.1.2 درجة التفتت الإجمالي =

$$\frac{\text{مجموع مربع المساحة لكل فئة حيازية}}{\text{مربع المساحة الكلية للحيازات}}$$

2. 2.4.2.1.2.منحنى لورنز ومعامل جيني Lorenz Carve and Gini Coefficient

يستخدم منحنى لورنز ومعامل جيني المصاحب له لإظهار درجة عدم المساواة (عدم العدالة) في توزيع الحيازات (الدخل) ، من خلال وضع البيانات في صورة تراكم نسبي والحصول على منحنى لورنز بتوقيع البيانات النسبية التراكمية للمساحة وعدد الحائزين على الرسم البياني حيث يشار إلى مدى التغير في عدم المساواة بالمنطقة المحصورة بين المنحنى – الذي يمثل التوزيع الفعلي للحيازات والخط المستقيم الذي يمثل التوزيع العادل للحيازات بينما يقيس معامل جيني مدى التغير في عدم المساواة (عدم العدالة) بشكل رقمي والذي يجب إن تقع قيمته بين الصفر والواحد الصحيح وكلما ابتعدت القيمة عن الصفر قلت درجة المساواة (عدم العدالة) في التوزيع . ويحسب معامل جيني طبقا للمعادلة التالية:

$$GiniCoeffi\ cient = \frac{T_1 - T_2}{10000}$$ Casly and Lury, (1982)

حيث إن:

T_1 : مجموع حاصل ضرب النسب التراكمية للحائزين في النسب التراكمية للمساحة مع إهمال القيمة الأولى من قيم المساحة.

T_2 : مجموع حاصل ضرب النسب التراكمية للمساحة في النسب التراكمية للحائزين مع إهمال القيمة الأولى من قيم الحائزين

3. النتائج ومناقشتها

1.3. الوضع الحيازي ومدى العدالة في توزيع الحيازات الزراعية للعينة

1.3. **1. المساحة**

بلغت مساحة حيازات العينة 2104.5 دونم موزعة على 73 حائزا وقد تم تقسيم هذه الحيازات حسب المساحة إلى 8 فئات كما هو مبين في الجدول رقم (2) الذي يوضح إن عدد الحائزين الذين تبلغ مساحة حيازاتهم 30 دونما فاقل قد بلغ 64 حائزا يتصرفون في مساحة مقدارها 1305 دونمات قطعة موزعة على 73 مزارعا بمتوسط مساحة 20 دونما تقريبا للحيازة الواحدة وبمعدل 1.4 قطعة للحائز. ويظهر التحليل إن فئة الحيازة اقل من10 دونم تضم 14 قطعة بمتوسط مساحة حوالي 6 دونمات للقطعة، وبدرجة تفتت بلغت 0.009 بينما الفئة الحيازية اقل من20 دونم تضم 30 قطعة بمتوسط مساحة 13.8 دونما للقطعة وبدرجة تفتت مقدارها0.04 درجة،

جدول رقم (2): توزيع الحائزين حسب عدد القطع وعدد الحيازات والمساحة.

فئات الحيازة (دونم)	الحيازات		القطع		المساحة		متوسط مساحة الحيازة (دونم)	متوسط مساحة القطعة(دونم)
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	الكمية/ دونم	النسبة %		
10-0	10	13.69	14	13.7	85	4	8.5	6
20-11	26	35.6	30	29.4	415	19.7	15.96	13.8
30-21	28	38.36	27	27.4	805	38.3	28.75	26.8
40-31	1	1.36	2	1.96	35	1.7	35	17.5
50- 41	4	5.47	5	4.9	90	4.3	22.5	18
100 -51	2	2.8	5	4.9	175	8.3	87.5	35
250- 101	1	1.36	6	5.88	217.5	10.3	217.5	36.25
251- فأكثر	1	1.36	13	12.74	282	13.4	282	21.7
المجموع	73	100	102	100	2104.5	100	20.6	28.8

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة البحثية

وبنسبة تساوي 62% من مساحة العينة ويشكلون حوالي 88 % من إجمالي عدد الحائزين وبمتوسط مساحة للحيازة الواحدة في الفئات الثلاث مقداره ،6 .20 دونم ، في حين بلغ عدد الحائزين الذين تقع مساحة حيازاتهم بين30-50 دونم، 5 حائزين يشكلون مانسبتة 6.83% من عدد الحائزين و يتصرفون بمساحة مقدارها 125 دونم ، وبمتوسط مساحة للحيازة الواحدة يبلغ 25 دونم ،وبلغ عدد الحائزين اللذين تزيد مساحة حيازاتهم عن 51 دونما 4 حائزين يتصرفون بمساحة مقدارها 674.5 دونما تشكل مانسبتة 56% من مساحة حيازات العينة وبمتوسط مساحة للحائز الواحد يبلغ حوالى 168.6دونم. يظهر هذا مدى الانحراف في عدالة توزيع الحيازات الزراعة في منطقة الدراسة.

1.3. **2. تعدد قطع الحيازات والتفتت الحيازي**

يقصد بهذه الخاصية إن تكون حيازة المزارع موزعة على أكثر من قطعة ، أو تكون مجتمعة في قطعة واحدة وبمعني أخر التعرف على درجة التفتت في الحيازات الزراعية ويبين الجدول رقم (3) إن مجموع عدد القطع في العينة بلغ 102، في حين إن الفئة الحيازية اقل من، 30 دونما تضم 27 قطعة وبمتوسط مساحة 26.8 دونم للقطعة وبدرجة تفتت مقدارها 0.02 درجة ، وفي الفئة الحيازية من 31-40 دونما بلغ عدد القطع 2 قطعة وبمتوسط مساحة 17.5 دونم للقطعة ودرجة تفتت مقدارها 0.07درجة ، في حين إن الفئة الحيازية من41-50 دونما بلغ عدد القطع فيها 5 قطع وبمتوسط مساحة للحيازة الواحدة مقداره 18 دونما للقطعة الواحدة، وتقل درجت تفتت الحيازات كلما زادت مساحتها وقل عدد الحائزين فيها، حيث بلغت درجة التفتت في الفئات الحيازية من 51-100دونم ومن 101-200 دونم ومن201 فأكثر 0.28 و0.9 و0.2 درجة على التوالي وبمتوسط مساحة للقطعة في الفئة من 51-100 مقداره 35 دونما للقطعة وللفئة الحيازية من101- 200دونم 35025 دونما، وللفئة الحيازية 201 فأكثر 21.7 دونما للقطعة، وبلغت درجة التفتت الإجمالي 0.096، درجة وهذا يدل علي إن صغار المزارعين هم من تتعرض ملكياتهم للتفتت نتيجة عوامل الإرث بشكل رئيسي وقد توجد عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية بحاجة إلى مزيد من الدراسة.

3.1.3. السعات الحيازية ومدى العدالة في توزيع الحيازات

تكمن أهمية هذه الخاصية في بيان درجة عدم المساواة (عدم العدالة) في توزيع الحيازات الزراعية. ويبين العدالة) في توزيع الحيازات الزراعية . ويبين الجدول رقم(4) إن حوالي 87.7% من الحائزين تقل مساحة حيازاتهم عن 30 دونما وهو الحد الأدنى للحيازات الزراعية الذي حددته عملية إعادة توزيع الاراضى في منطقة الدراسة حسب قوانين سلطة وادي الأردن المشرفة على إدارة الأراضي وتوزيع المياه . إن حوالي 7% من الحائزين تقع مساحة حيازاتهم بين 30 و50 دونم في حين إن حوالي 5% من الحائزين تزيد مساحة حيازاتهم عن 50 دونما وتصل في حدها الأعلى إلى 282 دونما، يظهر هذا مدى عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية المروية في منطقة الدراسة . ويبين الشكل رقم (1) منحنى التوزيع النسبي للحائزين والحيازات (منحنى لورنز) مقدار عدم المساواة (عدم العدالة) في توزيع الحيازات الزراعية من خلال المنطقة المحصورة بين منحنى التوزيع الفعلي للحيازات وخط التوزيع العادل. تم قياس درجة عدم المساواة رقميا حساب معامل جيني (Gini factor) اعتمادا على البيانات الموجودة في الجدول رقم (4) حيث بلغت قيمة معامل جيني حوالي 0.63 ،

الجدول رقم (3): درجة تفتت الحيازات حسب فئة الحيازة للعينة البحثية.

فئة الحيازة / دونم	عدد الحائزين	عدد القطع في الفئة الحيازية	مساحة حيازات الفئة /دونم	درجة التفتت
10-0	10	14	85	0.009
20-11	26	30	415	0.04
30-21	28	27	805	0.02
40-31	1	2	35	0.07
50- 41	4	5	90	0.076
100 -51	2	5	175	0.28
250- 101	1	6	217.5	0.9
251- فأكثر	1	13	282	0.2
المجموع	73	102	2104.5	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة البحثية

جدول رقم (4): فئة الحيازة وعدد الحائزين ومساحة الحيازة لكل فئة والنسبة المئوية لكل فئة وإعداد الحائزين المتجمعة الصاعدة والنسبة المئوية للحائزين والتكرار التراكمي النسبي للحائزين وللمساحة.

فئة الحيازة	عدد الحائزين	مساحة الحيازة لكل فئة	النسبة المئوية لكل فئة %	إعدادالحائزين المتجمعة الصاعدة	النسبة المؤية للحائزين %	التكرارالتراكمي النسبي للحائزين %	التكرار التراكمي النسبي للمساحة %
10-0	10	85	4.0	10	13.7	13.7	4.0
20-11	26	415	19.7	36	35.6	49.3	23.7
30-21	28	805	38.3	64	38.4	87.7	62
40-31	1	35	1.7	65	1.4	89.1	63.7
50- 41	4	90	4.3	67	2.7	91.8	68
100 -51	2	175	8.3	70	4.1	94.9	76.4
250- 101	1	217.5	10.3	72	2.7	98.6	86.6
251- فأكثر	1	282	13.4	73	1.4	100	100
المجموع	73	2104.5	100	-	100	-	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات العينة البحثية.

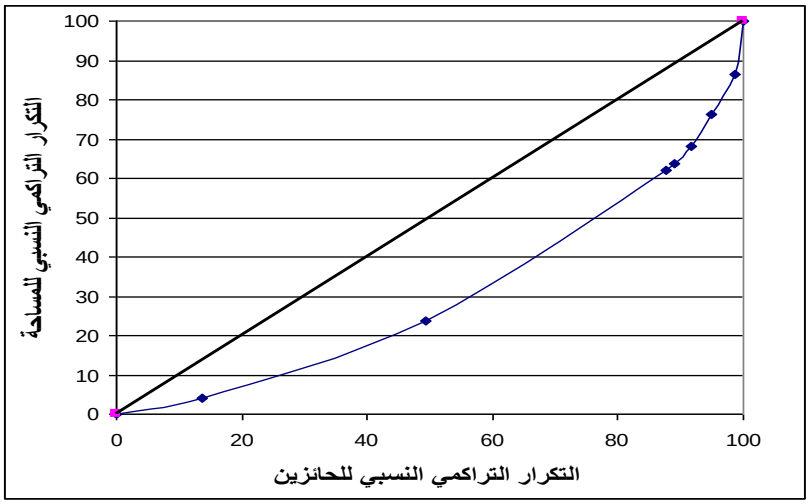

وتدل هذه القيمة على انحراف التوزيع الحيازي للمساحة المروية انحرافا واضحا عن التوزيع الحيازي العادل فكلما اقتربت قيمة معامل جيني من الواحد الصحيح وابتعدت عن الصفر كانت درجة عدم المساواة اكبر في توزيع الحيازات الزراعية المروية في منطقة الدراسة ، مما يعني إن هناك درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الحيازات المروية في لواء غور الصافي، و ينعكس هذا سلبا على كفاءة استغلال موردي المياه والأرض من حيث زيادة الكلفة الإنتاجية للمساحات الصغيرة وانخفاض العائدات مما يسهم في تدني دخول المزارعين وانخفاض مستوي معيشتهم والميل نحو الهجرة والعزوف عن العمل في الزراعة.

4. الاستنتاجات والتوصيات

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في زيادة الإنتاج من وحدة المساحة ،إلا أن استمرار تفتت الملكيات كان سبباً كافياً لتراجع مستوى الدخل الزراعي وجعل الحيازات الزراعية الحالية غير قادرة من حيث العائدات على توفير الدخل المناسب لسد احتياجات الأسرة الزراعية في ظل ارتفاع الأسعار، وخاصة مستلزمات الإنتاج، مما يضعف القدرة الإنتاجية للمزارع في منطقة الدراسة ،التي يعاني سكانها من انخفاض مستوي المعيشة وارتفاع نسبة الفقر بينهم . وفي ضوء ذلك استنتجت الدراسة إن حوالي 93% من الحائزين تقل مساحة حيازاتهم عن 25 دونم وهي دون الحد الادني بمقدار 5 دونمات ، وان حوالي 50% من الحيازات تقل مساحتها عن 14دونم ، وتتراوح درجة تفتتها بين 0.009-0.04، و يعني هذا إن الملكيات الصغيرة تتعرض لدرجات كبيرة من التفتت وان هناك درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الحيازات الزراعية المروية في منطقة الدراسة ،مما يسهم بشكل كبير في تدني العائد من الحيازات الصغيرة ويرفع من تكاليف الإنتاج . وبناء على النتائج السابقة توصى الدراسة بما يلي :

1- العمل على إيجاد تشريعات مناسبة للحيلولة دون تجزئة الحيازات الزراعية بواسطة التوريث وتمكين احد إفراد الأسرة من استغلال الحيازة الزراعية مع المحافظة على حقوق الملكية للآخرين.
2- تشجيع تجميع الحيازات الزراعية من خلال تبادل القطع بين المالكين في الأراضي المتجاورة ومساعدة المزارعين على إقامة وحدات إنتاجية زراعية ذات سعات اقتصادية مناسبة عن طريق تشجيع العمل التعاوني وتحفيز المزارعين على تجميع حيازاتهم .
3- تطوير برنامج إرشاد وطني بدعم مادي لتوجيه المزارعين نحو الزراعات المحمية باستخدام البيوت البلاستيكية لترشيد استخدام مياه الري والتغلب على صغر الحيازات الزراعية وزيادة الإنتاج من وحدة المساحة مع تحسين نوعية الإنتاج .

5. REFERENCES

Casley B., Dennis J. and Lury D. A. (1982). Monitoring and Evaluation of Agriculture and Rural Development Projects, The Jhon Hopkins University Press, Baltimore and London.

Stevenson W. J. (1978). Business Statistics Concepts and Application, Harper and Row Publishers London.

العيسى، آمنة (1992) ،الحجم الاقتصادي للحيازة البعلية في محافظة المفرق ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

المحيسن، خالد، وسمعان العطوان ،وعبد الفتاح القاضي ،(2007) التفتت الحيازي في إقليم الوسط /الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، المجلد23 العدد1 ص 291-303 .

النسور عامر, وعبد الفتاح القاضي (2003). دراسة الوضع الحيازي ومدى العدالة في توزيع حيازات الأشجار المثمرة في المناطق المرتفعة الأردنية ، دراسات ، العلوم الزراعية ، مج 3 ع1 ، الجامعة الأردنية ص 8- 18

حداد، أنور (1993). الحجم الاقتصادي للملكية الزراعية المرورية وعلاقة المؤشرات (الخصائص) الاجتماعية والاقتصادية بحجوم الملكية في لواء دير علا ، رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية ، عمان، الأردن.

دائرة الاحصاءآت العامة (2007). النشرة الاحصائية الزراعية عمان ، الأردن.

وزارة الزراعة (2007). التقريرالسنوي، وسجلات مديرية زراعة لواء غور الصافي، عمان، الأردن.